البابا فى تقارير أمن دولة مبارك

6

فى تقديرى أن التقرير الساخن والحاد الذى أعدته مباحث أمن الدولة عن البابا شنودة فى الأيام الأخيرة للرئيس السادات،كان تقريرا مقصودا لخدمة الرئيس الذى قرر أن يدخل فى معركة تكسير عظام لا رحمة فيها مع البطرك،وفى هذا السياق يأتى التقرير مبررا ومفهوما.

لكن التقرير الذى أعده نفس الجهاز بعد حوالى ٢٤ سنة لا يمكن أن نفهمه ولا نبرره ولا نعرف له منطقا ندخل إليه منه.

قد تكون هناك مشاكل فى العلاقة التى تربط بين البابا شنودة والرئيس مبارك،لكنها فى النهاية تظل خلافات فى القاع لا أحد يعرف عنها شيئًا،فقد حرص

الـرئيس مبـارك منـذ اللحظـة الأولى لـه فى الحكـم أن يجعـل نفسـه بعيـدا عـن المشكلات والأزمات،لا يجعل نفسه طرفا فيها،يحتفظ لنفسه فقط بـدور الحكـم والفيصل،فهو كبير العائلة الذى لا يجب أن يتورط أو يورط نفسه فى شـيء يؤخـذ عليه بعد ذلك.

البابا شنودة هو الآخر نأى بنفسه عن الدخول فى مشكلات أو صدامات مباشرة مع الرئيس مبارك كما فعل مع الرئيس السادات،نزل بنفسه بسقف المعارضة مـن الرئيس إلى رجاله من الوزراء والمحافظين أحيانا،ثم وطـوال الوقـت رجـال أمـن الدولة الذين اعتبرهم شنودة خصما دائما لـه لا يتراجـع عـن النيـل منـه وتقـديم الشكاوى ضدهم لدى أعلى المستويات فى الدولة.

تقرير أمن الدولة هذا المرة بـدأ الإعـداد لـه،فى العـام ٢٠٠٥،وتسـرب للمـرة الأولى، بعد أن تسربت وثائق من المجمع المقدس للكنيسـة الأرثوذكسـية الـذى يرأسه البابا شنودة تشير إلى أن رجال الكنيسة يبايعون الـرئيس مبـارك ويختارونـه رئيسا للجمهورية فى انتخابات ٢٠٠٥ .

حاولت الكنيسة أن تنكر صحة هذه الوثائق والمستندات،لكنها لم تصـمد بعـد أن نشرت صورا زنكرغرافية لها فى الصحف.

كان من المتوقع أن تحصل الكنيسـة عـلى مقابـل مسـاندتها للـرئيس مبـارك فى الانتخابات الرئاسية،لكن مـا حـدث كـان شـيئًا مختلفـا تماما،فبعـد الانتخابـات الرئاسـية فى ٢٠٠٥ دخلـت الكنيسـة فى صـدامات متتاليـة ومتتابعـة مـع النظـام المصرى،وقد لعب فيها أمن الدولة دورا رئيسيا.

دور أمـن الدولـة فى الصـراع بـين النظـام والكنيسـة كـان لـه مـا يبرره،فقبـل الانتخابات الرئاسية بقليل كانت مشكلة وفاء قسطنطين قد انتهـتَ بالكاد،وكانـت الكنيسة قد انتصرت فيها على أمن الدولة،عندما صدرت تعلميات رئاسية بتسـليم وفاء التى كانت حتى هذا الوقت فى يد أمن الدولة ولا أحد يعرف عنها شيئًا.

كانت هناك رغبة فى رد الصفعة للبابا - وهو ما سنأتى على ذكره لاحقا - ، ويبدو أن من بين آليات تنفيذ هذه الرغبة كان هذا التقرير الذى تكون من ١١٤ ورقة فلوسكاب وحمل كلمة سرى للغاية،وأعده الجهاز للعرض على الرئيس مبارك مباشرة.

عنوان التقرير كان محددا وهو« تقدير موقف حول نشاطات مريبة للبابا ومعاونيه للإضرار بصورة مصر فى الخارج».

عنوان التقرير من البداية يشى بما فيه، فهو ليس تقريرا حول نشاطات البابا،ولكنه حول النشاطات المريبة،ولم يترك التقرير تقدير الموقف لآخرين،ولكنه قرر منذ البداية أن هذه التحركات كان الهدف منها هو الإضرار بسمعة وصورة مصر فى الخارج،وهو ما يجعلنى أستبعد أن يكون هذا تقريرا،فهو ليس إلا بلاغا للرئيس ضد البابا شنودة وما يقوم به، ليس هو فقط، ولكن هو ومعاونيه أيضا.

العمود الفقرى للتقرير تضمن الإشارة إلى تحركات البابا على مدى عام كامل ما بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦،وكذلك تحركات وتنقلات رجال الكنيسة الكبار واتصالاتهم الخارجية فى الفترة ما بعد انتخابات الرئاسة ولقاءاتهم مع عدد من الشخصيات الدينية والسياسية فى الخارج.

تطرق التقرير كذلك وبشكل مفصل إلى حركة تجديد وبناء الكنائس،وكان التقرير كريما فى إسباغ الوصف على هذه الحركة عندما قال : إن حركة بناء الكنائس كانت تتم بلهفة بالغة ودون تحفظ من ردود فعل الغالبية المسلمة فى أحياء ومناطق شعبية يغلب عليها الدين وعدم التساهل مع الجيران الأقباط.

المساحة الأهم فى هذا التقرير - تؤيد ما ذهبت إليه - تؤكد أن حادثة وفاء قسطنطين كانت مفصلا أساسيا فى العلاقة ما بين البابا وأمن الدولة.

تحدث التقرير عن شبهات تحيط بموقف البابا الرسمى خلال أزمة تحول وفاء

قسطنطين زوجة الكاهن القبطى إلى الإسلام،وميله خلال هذه الأزمة المفتعلة إلى التصعيد والصدام .

استدل التقرير على أن البابا كان يخطط للتصعيد خلال هذه الأزمة من خلال المحاورات التى تمت بين البابا وعدد من قيادات أمن الدولة فى الفترة الأولى للأزمة،وكان يحضرها سكرتيره الشخصى – فى الغالب هو الأنبا يؤانس– لم يكن البابا يستمع إلا لرأيه ولكلامه ولم تكن عنده أية رغبة فى التفاهم من أجل أن تمر الأزمة دون تصعيد.

منح البابا شنودة من كتبوا التقرير مساحة مهمة ليؤكدوا أنه كان يخطط للتصعيد منذ البداية،فقد لجأ كعادته القديمة خلال عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى إعلان الاعتكاف فى دير وادى النطرون،وهى حيلة يلجأ إليها باستمرار للضغط على الدولة وإحراج المسئولين الذين تدخلوا شخصيا لحل الأزمة وإعادة السيدة إلى ديانتها الأولى ووأد الفتنة، التى وصلت إلى حد رصد اتصالات هاتفية جرت من داخل الكاتدرائية تتضمن إشارات الاستعداد للتهييج والمواجهة مع أجهزة الأمن خارج القاهرة إذا لم يعط البابا إشارة حل الأزمة وإعلان عودة المرأة المسيحية إلى الكنيسة من جديد.

لم يكن هناك جواسيس إذن من داخل الكنيسة.

فالتقرير يكشف عن مصادره بساطة،فهناك تسجيلات للمكالمات الهاتفية التى جرت من داخل الكنيسة، وقد لا يكون البابا شنودة أجراها بنفسه، ولكن أجراها عدد من رجاله بالكنائس فى المحافظات،والمعنى خطير، فتقرير أمن الدولة يتهم البابا شنودة صراحة بأنه كان يخطط لثورة شاملة يقوم بها الأقباط فى كل محافظات مصر إن لم تحقق الحكومة رغبته.

كان أحد هموم التقرير الأساسية والمهمة فيما أعتقد هو إظهار البابا شنودة فى مظهر الرجل العنيد والمتنعت الذى لا يتفاهم، ليس مع المسؤولين الصغار فقط،

ولكن مع المسئولين الكبار أيضا، ويشير التقرير فى هذا السياق إلى مكالمة هاتفية تمت بين البابا ووزير الداخلية حبيب العادلى.

يقول التقرير بالنص: «لقد واجه اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية تعنتا شديدا خلال حديثه تليفونيا مع البابا فى اليوم الثالث لتظاهر واعتصام شباب الأقباط الذى تم استدعاؤه لهذا الدور من محافظات أخرى،وبلغ تعنت البابا إلى حد إبلاغ وزير الداخلية بأن المكالمة انتهت».

الأمر لا يخرج عن كونه سطرين فقط فى تقرير وصلت عدد سطوره إلى حوالى ٢٢٩٦ سطرا ،لكن السطرين فى حقيقة الأمر يملكان دلالات كثيرة وبالغة الأهمية والخطورة ،ويمكن أن نجملها فى الآتى:

أولا: لا يتعامل البابا على أنه مجرد أب روحى للأقباط ولكنه يصدر نفسه على أنه حاكم فعلى للأقباط، فإذا كان الرئيس مبارك يحكم المصريين فإن البابا شنودة يحكم الأقباط، وهو بهذه الصفة يتم التعامل والتفاوض معه.

ثانيا: يسعى المسؤولون المصريون بمنتهى الرفق للتفاوض مع البابا شنودة، وهو تفاوض فى النهاية يسعى أصحابه من خلاله إلى استرضاءه بأى طريقة،وأعتقد أن حبيب العادلى وزير الداخلية لم يتصل بالبابا شنودة إلا من أجل أن يصل إلى صيغة وسط لحل أزمة كادت أن تحرق الأخضر واليابس فى مصر،ولابد أن الوزير كانت لديه حلول وسط كثيرة، لكن البابا رفضها جميعا وأصر على ما فى رأسه فقط وليذهب الجميع بعد ذلك إلى الجحيم، حتى لو كان من بين هذا الجميع الوطن بأكمله.

ثالثا: تطرق التقرير إلى لحظة الختام فى المكالمة التى لم تكن ودية بأى حال من الأحوال بدليل أن البابا شنودة أخبر وزير الداخلية أن المكالمة بينهما انتهت،وهو توصيف مهذب جدا لما يمكن أن يكون جرى بينهما.

وفى ذلك دلالة على أن البابا شنودة يشعر بالقوة والامتلاء والمساندة للدرجة التى دفعته إلى أن يغلق التليفون فى وجه وزير الداخلية غير عابئ بما يمكن أن

يجرى،هذا فوق أن ما حدث لا ليقة فيه من أى وجه من الوجوه.

رابعا: مثل هذا التقرير ،وتحديدا فإنّ هذين السطرين يمكن أن يثلجا صدور كثيرين من الأقباط، فالرجل الذى يحكمهم شجاع ولا يخشى شيئًا، فها هو يغلق التليفون فى وجه وزير الداخلية دون أن يخاف أو يقدر لذلك أى حساب.

خامسا: لا يمكن أن نصف التقرير بعد هذين السطرين بأنه مغرض أو أنه أعد من أجل الانتقام من البابا لأنه أحرج وزير الداخلية بهذه الصورة غير اللائقة، فالتقرير فى النهاية حاول أن يرصد الوقائع، صحيح أنه حملها بوجهة نظر مسبقة،لكن القرار فى النهاية لم يكن متروكا لرجال الداخلية بل كان متروكا لمن رفع إليه التقرير وهو الرئيس مبارك شخصيا.

ورغم خطورة ما يحمله التقرير حتى الآن، إلا أن الأخطر لا يزال طى السطور والصفحات، فما خفى دائما يكون أعظم وأضخم وأفخم وأخطر.

يرصد التقرير أنه فى الثانى عشر من سبتمبر ٢٠٠٥ عقد البابا شنودة اجتماعا مع عدد من رجاله المقربين، وكان مضمون ما قاله لهم هو أن يستفيدوا من ضعف الحكومة خلال الأيام القادمة وأن يخصصوا المكاسب القبطية لمواجهة أى تطرف إسلامى قادم خاصة أن استمرار نظام الرئيس مبارك نفسه لم يعد أمرًا مضمونا وذلك لعوامل كثيرة.

بعد هذا اللقاء الخاص صدرت أوامر من البابا شنودة، وذلك طبقا للتقرير إلى عدد من رجاله المقربين بالسفر حارج مصر، والقيام بجولات فى البلاد الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، وعقد مقابلات مع شخصيات أمنية وسياسية رسمية فى تلك الدول .

لا يرصد التقرير أوامر البابا شنودة لرجاله بالسفر إلى الخارج فقَط،ولكنه تطرق إلى ما دار فى هذه اللقاءات،حيث حمل رجال البابا شكاوى بنفس المضمون متفق عليها ومكلفا بها من قيادة الكنيسة، تدور حول التضييق الرسمى على حريات

الأقباط وحقوقهم العادية كمواطنين إلى حد الادعاء بحرمانهم من إقامة الشعائر فى الكنائس التى يشيدونها من أموالهم الخاصة رغم صدور قرار السيد الرئيس بتفويض رؤساء الأحياء فى إصدار تصاريح تجديد وبناء الكنائس القبطية.

تقرير أمن الدولة خص من المقابلات الكثيرة التى تمت بناء على أوامر البابا ثلاث مقابلات قام بها ثلاثة من رجال البابا شنودة الكبار وهم الأنبا بيشوى سكرتير المجمع المقدس، والأنبا يؤانس سكرتير البابا الشخصى، والأنبا بولا أسقف الغربية والمسؤول عن ملف الأحوال الشخصية فى الكنيسة.

جرت هذه المقابلات مع شخصيات ذات حيثية ومنهم مساعد رئيس لجنة الشؤون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى،والكاتب الشهير توماس فريدمان وهو قريب الصلة بالبيت الأبيض،وجون ليبرمان أحد التنفيذيين فى مكتب رئيس المخابرات الأمريكية السابق جورج تينت قبل إقالته.

قد يتعامل البعض مع هذا التقرير على أنه مجرد تقرير انتقامى،فالنشاط الخارجى للبابا شنودة وكذلك النشاط الخارجى لرجاله وما يفعلونه ليس خافيا على شيء،ثم أن هناك معلومات مؤكدة أن الكنيسة تطلع الجهات الأمنية على كل المقابلات الخارجية التى يقوم بها رجالها، لكن فى الغالب هذه هى لهجة أمن الدولة فى كتابة تقاريرها ،فالجميع متهمون حتى يثبت العكس،وهو أمر طبيعى،فهو جهاز أخذ على عاتقه أن يحمى الأمن الداخلى لمصر،وفى سبيله إلى تحقيق هذا الأمن فإنه يفعل كل شيء،حتى لو ضاعت فى سبيل ذلك كل القيم.

وكما يقول كاتب العربية الأكبر نجيب محفوظ فى ختام قصته القصيرة «الجريمة» :كل القيم مهدرة ..لكن الأمن مستتب.

ليس هناك ما يشير إلى أن هذا التقرير لعب دورا فى العلاقة بين النظام والكنيسة، لكنه فى الغالب أيضا تم التعامل معه على أنه مجرد ورقة من أوراق اللعب الكثيرة التى توضع فى الملف الكبير الذى يحكم العلاقة بين الدولة ممثلة فى رئيسها

ورجاله والكنيسة ممثلة فى البابا تنودة شخصيا.

وهذا – بالطبع – شكل من أشكال التعامل بين الكنيسة والنظام فى عهد الرئيس مبارك،فلا عداء طول الوقت ولا صلح طوال الوقت،لكن فى الغالب مصالح مشتركة،وفى إطار هذه المصالح فإن هناك محاولات دائمة ودوؤبة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب المدنيوية بالطبع.

قد يكون هذا التقرير أهمل تمما ولم يلتفت له أحد، وقد تكون العلاقات بين حبيب العادلى والبابا شنودة قد عادت كما كانت قبل المكالمة التاريخية العاصفة بينهما،لكن هذا الإهمال لن يدوم إلى الأبد،سيأتى يوم ويخرج هذا التقرير إلى النور ليدان به البابا شنودة،أو على الأقل يدان من سيأتى بعده.

فمن سيأتى بعده سيكون واحدا من رجاله الذين اجتهدوا فى تنفيذ أفكاره وأوامره،ولابد أنه حمل من أوزار أمن الدولة الكثير،وسيأتى يوم الحساب إن آجلا أو عاجلا.

هذا التقرير يؤكد أن الأقباط ليسوا فى مأمن من أمن الدولة، فما دام البابا يعقد اللقاءات السرية ويصدر الأوامر السرية، فإن أمن الدولة سيظل يلاحقه ليس من خلال العيون التى تملأ الكنيسة من بين رجال البابا أنفسهم،ولكن من خلال أجهزة التكنولوجيا الحديثة التى تتيح التصنت والتسجيل بالصوت والصورة.

إن البابا شنودة يعمل ومنذ أن جاء إلى الكرسى البابا‌وى على أن هناك كنيسة علنية، هذه التى يعرف عنها الناس كل شيء.

وهناك كنيسة سرية لا يعرف أحد عنها شيئًاولا ينبغى لهم أن يعرفوا شيئًا عنها مطلقا.

ومن بين أصول هذه الكنيسة السرية الدور السياسى الذى يلعبه البابا،وهو ما يؤكد أن البابا سيظل يخفى دوره هذا عن العيون،وأن أمن الدولة سيظل يفتش عما يقوم به البابا...ولن تنتهى لعبة القط والفأر بينهما.